آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر

Mechanisms to address illegal immigration in Algeria

بن عمار نوال

جامعة الحاج لخضر باتنة -1-، nouel.benammar@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 19/12/30 20 تاريخ القبول: 2020/03/14 تاريخ النشر: 2020/03/20

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الاستراتيجية الجزائرية في التصدي للهجرة غير الشرعية، حيث تشهد الجزائر كغيرها من بلدان المغرب العربي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولقد جعل منها موقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا، بلد عبور ومرور لموجات الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان الساحل، كما أسهم اتساع شريطها الحدودي البري أن تكون قبلة للمهاجرين السريين نحو الشمال بحثا عن "رغد العيش"، كما أدى العدد المتزايد للجاليات الأجنبية وخاصة الإفريقية منها، على الأراضي الجزائرية إلى استفحال الجريمة المنظمة والإرهاب فضلا عن انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض والآفات الاجتماعية.

ما أدى بالجزائر باتخاذ آليات وإجراءات للتصدي لها، ووضع جملة من التدابير القانونية المناسبة التي ترمي إلى الحد من هذه الظاهرة ومواجهتها من خلال تجريمها، وإنزال أشد العقوبات بمرتكبيها.

كلمات مفتاحيه: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، خصائص الهجرة غير الشرعية، آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية، استراتيجية الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This research paper discusses the Algerian strategy in tackling illegal immigration. Algeria, like other countries in the Maghreb, is witnessing the phenomenon of illegal immigration. The growing number of foreign communities, especially African ones, on Algerian soil has exacerbated organized crime and terrorism, as well as the spread of many epidemics, diseases and pests social.

This has led Algeria to take mechanisms and measures to address them, and put in place a number of appropriate legal measures aimed at reducing and countering this phenomenon by criminalizing it and imposing the most severe penalties on its perpetrators.

Keywords: Migration, Illegal Migration, Characteristics of illegal immigration, Mechanisms to Prevent Illegal Migration, Algeria's Strategy to Combat Illegal Migration.

1. مقدمة:

تحتل قضية الهجرة، مكانا بارزا في العلاقة بين البلدان المتقدمة والأخرى النامية فيها، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة.

كما تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة. (http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm)

وتظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فنجد مثلا أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين لا تزيد عن نسبة 4.9% من إجمالي الأيدي العاملة في الولايات المتحدة، إلا أن مشاكلهم تؤرق الأمريكيين كثيرا. (برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، 2002)

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية

خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية.(LORENZO ZAMTRANO, 2001, p20)

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لزاما على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني

فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 (تقرير التنمية البشرية، 2009)، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة. (المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة)

1.1 إشكالية الدراسة:

تعتبر الهجرة من أهم الحركات والظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة والبحث نظرا لما لها من أهمية في تحديد تكوين الأجناس البشرية، غير أن الهجرة في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني يؤطر انتقال البشر من بلد لآخر، وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية غير الشرعية أو غير النظامية كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين(جمال الدين أبو الفضل، ابن منظور، 2005، ص4617)، فهي تأخذ أشكالا مختلفة غير التي عرفت بها الهجرة الشرعية من حيث المفهوم وحتى من حيث الطرق والسبل المعتمدة في ذلك، ومنه فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين الداخلي والخارجي تستوجب معالجة جذرية وسريعة للأسباب المؤدية لها، وبذلك يتجه هذا البحث إلى

محاولة الإجابة على إشكالية أساسية هي: **ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية وما الطرق والأساليب الناجعة للحد منها؟**

2.1 أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة وذلك نظرا لما تشكله هذه الأخيرة من خطورة بالغة لا يستهان بها وتحديدا من الناحية الأمنية، خاصة مع التزايد الرهيب لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، ما أثار قلق المجتمع الدولي والمحلي تجاه هذه المشكلة الخطيرة، وتبدو أهمية الموضوع من خلال تناولنا لموضوع قديم حديث على الأقل من خلال التوقف على طبيعة هذه الظاهرة، ومحاولة تبيان أهم أسبابها ونتائجها الخطرة التي تعود سلبا على الدول المستقبلة لها، ناهيك عن إبراز أهم الجهود الدولية والوطنية المكرسة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

3.1 أهداف الموضوع: ترمي هذه الورقة البحثية لتحقيق وإبراز جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز الخطورة الأمنية التي تنشأ عن هذه الجريمة بالدرجة الأولى.
- تقييم السياسة المنتهجة في مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والوطني.

1. **المنهجية المتبعة:** سيتم الاعتماد في إعداد هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي من أجل إبراز أسباب الهجرة غير الشرعية وكيفية الحد منها.

2. التأصيل المفاهيمي للهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة بمغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بغية الإقامة في هذه الأخيرة بصفة دائمة، فيعنى بها في نظر القانون الدولي "انتقال الفرد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها"، غير أن هذه الأخيرة تصنف حسب مشروعيتها إلى هجرة شرعية وهجرة غير شرعية. (مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي، 2005، ص495)

2. مفهوم الهجرة:

للهجرة عدة تعريفات متعددة فبالنظر إلى مدلولها اللغوي نجد أنه جاء في لسان العرب أن الهجرة والهُجرة يقصد بهما الخروج من أرض إلى أرض، والمهاجرون هم من ذهبوا مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتجهر فلان أي تشبه بالمهاجرين وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وكذلك كل مُخل لمسكنه متنقل إلى قوم آخرين بسكناه، فقد هاجر قومه ويسمى المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلد آخر فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة لقول الله تعالى "ومن يهاجر في سبيل الله يجد مراغما كثيرة وسعة." (سورة النساء، الآية 100)، فنجد أن الهجرة في الأصل ضد الوصول، وقد هاجر مهاجرة، والتهاجر التقاطع والهجرُ المهاجرة إلى القرى. (http://cajj.org)

كما جاء في القاموس المحيط، هجره هجرا بالفتح، وهجرنا بالكسرة صرمه والشيء تركه، والاسم الهجرة بالكسر، وهجر الشرك هجراً وهجرنا وهجرة حسنة، والهجرة بالكسر والضم، الخروج من أرض إلى أخرى. (http://cajj.org)

والهجرة حسب علم السكان (الديمغرافيا) هي الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع لآخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، أما علماء الاجتماع فيرون بأن الهجرة تدل على الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها (عبد المالك صايش، 2010، ص237)، وهي حركة داخل الجغرافيا من مكان تقل فيه أسباب الشد والجذب إلى مكان يوفر عوامل العيش والأمن. (حمدي شعبان، ص04)

أما من الناحية القانونية فترجع أولى محاولات في تعريف الهجرة إلى الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية الذي انعقد في ماي 1928، غير أن تضارب آراء المشتركين في هذا الملتقى أدى إلى الأخذ بالمقترح الإيطالي الذي حضي بقبول نسبي، وجاء في هذا الأخير أن المهاجر هو: "كل مواطن يغترب بهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو باقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي

ذهب إليه المهاجر الأول (ليندة عكروم، 2010، ص78)، فالهجرة تعتبر حق من حقوق الأفراد مفادها إمكانية مغادرة البلاد وكذا العودة إليه وهذا ما نصت عليه المادة 13 في فقرتها الثانية التي جاء فيها: يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه."، غير أن هذا الحق يجب أن يمارس داخل حدود الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي لأراضيها، وفي حالة تجاوز هذه الحدود تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع.(غربي محمد، 2012، ص51-57)

إذن فالهجرة تعتبر حقا متى تمت عملية الخروج من دولة والدخول إلى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني، أي من المعابر المخصصة لذلك مع إتمام المقتضيات الإدارية الأخرى، مثل الحصول على تأشيرة الدخول، وهذه الهجرة تسمى بالهجرة الشرعية، وتكون عادة منظمة ومخطط لها من طرف دول القبول، ومرتبطة بتنفيذ مخططات التنمية الداخلية، وتسمى بالهجرة الشرعية لارتباطها بسلامة الإجراءات القانونية للعملية، حيث تتم في الوقت الراهن بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المستقبلة وموافقتها. (طارق عبد الحميد الشهاوي، 2009، ص5-19)

مخطط 1: عدد المهاجرين حول العالم لسنة 2018.

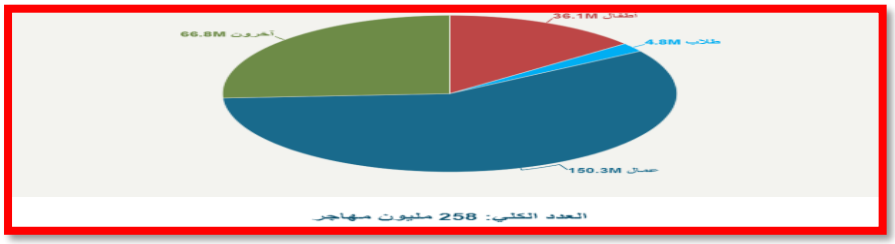

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018.)

هناك 258 مليون مهاجر حول العالم ويمثلون 3.4 في المائة من السكان/ ومنهم ما يقارب 40 مليون طفل ويافع يدرسون.

1.2 مفهوم الهجرة الشرعية:

تعرف الهجرة الشرعية بأنها "هجرة تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة." (ختو فايزة، 2011، ص34) تتم في هذه الحالة الهجرة بشكل قانوني تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة وجوازات السفر.

الشكل1: لمحة عن المهاجرين الدوليين.

المصدر:(المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018، ص16.)

تذهب التقديرات عموما إلى تزايد عدد المهاجرين الدوليين على مدى العقود الأربعة والنصف الماضية، وتشير إلى أن مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير بلد مولدهم بلغ نحو 244 مليون شخص في عام 2015، مما يمثل زيادة بنحو 100 مليون شخص مقارنة بعام 1990 (حيث كان عددهم آنذاك 153 مليون شخص)، وبأكثر من ثلاثة أمثال العدد المقدر في عام 1970 (84 مليون شخص)، وعلى الرغم من زيادة نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي خلال هذه الفترة من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس لا يزالون يعيشون في البلد الذي ولدوا فيه، وكان معظم لمهاجرين الدوليين في عام 2015 (حوالي 72 في المائة) في سن العمل (تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 سنة)، وسجل انخفاض طفيف في نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة بين عامي 2000 و2015 (من 17 في المائة إل 15 في المائة)، وظلت نسبة المهاجرين الدوليين البالغين من العمر 65 سنة أو أكثر ثابتة منذ عام 2000 (حوالي 12في المائة).

3.2 مفهوم الهجرة غير الشرعية: عرفها الكثير من الباحثين، ونذكر منها:

"هو محاولة الدخول غير المشروع عبر الحدود الإقليمية للدول الأخرى دون التقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة."

() http ://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38. تتم هذه المحاولة بشكل غير قانوني دون حصول الأشخاص المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

وهناك من عرفها بأنها: " الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر، وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق ووضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو دينيا، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية."

(http ://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38) عرفت الهجرة حسب هذا التعريف تطورا، فكان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة الموثقة، ثم تطورت لتصبح هجرة غير شرعية وبعدها ارتبط مفهومها بالأمن البشري ثم أصبحت ترتبط إلى حد كبير بتجارة البشر، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية سوقا للاتجار بالبشر، لجريمة تهريب المهاجرين وللجريمة المنظمة.

(http ://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38.)

عرفها المكتب الدولي للعمل كما يلي: " الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونين كلا من:

أ. الأشخاص الذين يعبرون الحدود عن الرقابة المفروضة .

ب. الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة.

ت. الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو القيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد.

وعرفتها المفوضية الأوروبية للهجرة السرية أو غير الشرعية بأنها: " كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة

المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي، الاتحاد الأوربي، بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة، ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد." (عزت حمد الشيشني، 2010، ص35) يلاحظ من خلال هذه التعريفات المختلفة، أن الهجرة غير الشرعية مخالفة للقانون، سواء من حيث الدخول غير المشروع أو البقاء غير المشروع والنشاط الممارس من قبل المهاجرين غير الشرعيين، وهذا ما دفع العديد من الدول إلى تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن بينها الجزائر.

كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية الصادر في أكتوبر 2005:"مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم." (IOM , 2008، p13)

ولقد عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة السرية كما يلي: "الهجرة السرية هي: التنقل العابر للحدود الدولي، أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة." (OIM, 2010, p29)

إذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 بأن: عبور الحدود الدولية هو أحد أشكال الهجرة السرية، وكذلك العمل دون رخصة (المخادمي عبد الرزيق، 2012، ص131)، كما تشير أيضا إلى أن الهجرة السرية يمكن تعريفها: حسب وجهة نظر الدولة المصدرة أو حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.

1. الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر الدولة المنشأ: فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياه على أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية."

2. الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة: "تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه، سواء البلد الأم أو بلد آخر، وأيا كانت وسيلة

خروجه من تلك البلد ووسيلة وصوله إلى أراضيها سواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي آخر أو خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي، كذلك مستنداته (أصلية أو مزورة) ويرجع إصباغ الصفة غير الشرعية على المهاجر إلى: عدم حصوله على موافقة الدولة، حيث يستوي أن يدخل بطريقة سليمة ويحصل على الموافقة لفترة معينة، ثم عقب ذلك يرفض المغادرة بعد انتهاء تلك الموافقة أو دخوله بطريق غير سليم ثم يقوم بتقنين وضعه عقب ذلك فيتزوج للحصول على الإقامة الشرعية. (المخادمي عبد الرزيق، 2012، ص131)

4.2 خصائص الهجرة غير الشرعية:

يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية إلى عدة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما فقد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها، كما تتباين الهجرة غير الشرعية حسب صنوف المهاجرين وسنتعرض إلى ذلك بالتفصيل فيما يأتي:

أولا: الهجرة بحسب إرادة الفرد:

قد تكون هجرة اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية، أي رغبة الفرد بالانتقال من موطنه الأم إلى مجتمع يريد بحثا عن فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في موطنه الأصلي.

كما أن الهجرة بحسب إرادة الفرد قد تكون أيضا هجرة قسرية أو إجبارية، وإذا توخينا الدقة (التهجير) وغالبا ما يتم هذا النوع بواسطة عوامل خارجية لم تكن في الحساب تفرض إرادة الانتقال على الأفراد أو الجماعات وتدفعهم إليها، وغالبا ما يصاحب التهجير استخدامها شتى وسائل القمع والعنف وإرهاب الأفراد حتى يفرون من أوطانهم وهو ما حدث في ثورة التحرير بالجزائر، حيث مارس الاستعمار الفرنسي أثناء الاحتلال إرهاب وترويع ونفي وترحيل البعض بالقوة إلى جزيرة (كاليدونيا) في المحيط الهادي. (أحمد رشا سالم، 2007، ص210-211)

ثانيا: الهجرة على أساس استمراريتها

كما يمكن أن تصنف الهجرة بحسب استمراريتها وديمومتها إلى هجرة دائمة، كان يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدول الجديدة دون التفكير في العودة إلى أوطانهم الأصلية، وهذا النوع هو الأكثر خطورة لأنه يقطع الجذور بأصوله، وبالتالي يقطع خط الرجعة.

ثالثا: الهجرة المؤقتة

وهي عكس الأولى حيث نجد في هذه الحالة أن الأفراد والجماعات إلى الدولة الجديدة يهاجرون بصفة مؤقتة، حيث تكون إقامتهم في البلد المهاجر إليه بهدف التحصيل العلمي أو تحسين الأوضاع المعيشية أو ربما لأسباب سياسية، ولكن هذا النوع من المهاجرين يعود في نهاية المطاف إلى موطنه.

كما تصنف الهجرة بحسب مكان الانتقال إلى نوعين من الهجرة أي الهجرة الداخلية وهي هجرة السكان من منطقة معينة إلى منطقة أخرى من نفس الدولة، مثل الهجرة من الريف إلى المدينة.

كما تتباين صفوف المهاجرين على أشكال ثلاثة فهناك المهاجرين الذين يدخلون دون استقبال بطريقة قانونية، ويمكثون في تلك الدول المهاجر إليها بعد انقضاء مدة الإقامة مما يعرضهم للمتابعة وحتى السجن، وهناك الفئة الثانية من المهاجرين وهي تلك التي تشتغل بطريقة غير قانونية من خلال الإقامة القانونية المسموح بها، أما الفئة الثالثة من المهاجرين فهي تلك التي تدخل بطريقة غير قانونية ولا تعمل على تسوية وضعها القانوني. (زوزو عبد الحميد، 2007، ص12)

الجدول 1: تقديرات أعداد المهاجرين غير النظاميين في بلدان ومناطق مختارة.

البلد/المنطقة	السنة	مجموع عدد السكان التقديري
أستراليا	2011	58.400
الاتحاد الأوروبي	2008	1.9 مليون-3.8 ملايين
	2008	8 ملايين
ألمانيا	2014	520.000-180.000
اليونان	2011	390.000
إيطاليا	2008	461.000-279.000
الاتحاد الروسي	2011	5 ملايين- 6ملايين
جنوب أفريقيا	2010	3 ملايين- 6ملايين

إسبانيا	2008	354.000
المملكة المتحدة	2007	863.000-417.000
الولايات المتحدة	2014	11.1 مليون
	2016	11.3 مليون

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018، ص21.)

تقديرات الهجرة غير النظامية تبرز أهم المناطق استقطابا للمهاجرين فتبين من خلال الجدول أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى على مستوى هذه المناطق المختارة ب 11 مليون مهاجر غير شرعي ما بين 2011-2016، وبعدها الاتحاد الروسي بحوالي 6 ملايين مهاجر سنة 2011، وهذا دليل على أن المهاجرين يتجهون إلى المناطق الأكثر تطورا ونموا من جميع مناحي الحياة.

3. الإطار العام للهجرة الغير شرعية في الجزائر: إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً أمنياً لمعظم دول العالم والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسبابها وأنماط ومنافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين وكذا كيفية تهريبهم وذلك للإحاطة بالموضوع وتفسير الجوانب المتعددة للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

1.3 أسباب وعوامل الهجرة الغير شرعية: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تشكل خطراً أمنياً كبيراً ولفهم هذه الظاهرة لابد من تقصي أسبابها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها ويمكن ذكر أهم الأسباب والعوامل فيما يلي:

أولاً: أسباب تاريخية وجغرافية: إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعاً مهماً للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الاستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر (Guillant, Michelle, 2005, p165) فقد شهدت هذه الفترة موجة كبيرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدها في فترة السبعينات تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة الأجنبية، حيث أن الجزائريين

كانوا يعملون في المناجم والموانئ لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط (طيبي رتيبة، 2012، ص103) تزامن ذلك مع مرحلة غلق الحدود وسياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه السياسة التي كان لها أثر عكسي تمثل في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية معقدة وبهذا الشكل انتقلت الهجرة من هجرة قانونية إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية.

ثانياً: أسباب اقتصادية: تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية وذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر نوافذ المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو بلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر، ويؤكد الخبير الاجتماعي الجزائري **د. عبد الناصر جابي** أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.

إن الهجرة غير الشرعية تعبر في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعه المعاش والتحرر من بطالته الخانقة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته حتى ولو كان ذلك يكلفه حياته، إن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجؤون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الاستقرار والرفاهية. (الرياشي سليمان، فيلالي صالح وآخرون، 1999، ص184)

ثالثاً: أسباب سياسية وأمنية :تعد الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية فيما يتعلق بالجزائر فإن التحول الذي شهدته في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات

والاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث عنف وعمليات إرهابية في ما يعرف بالعشرية السوداء وارتباطه بالأزمة السياسية التي خلف ضحايا ومفقودين ومهجرين (هشام بشير، 2001، ص89) إضافة إلى الخسائر في الممتلكات كل ذلك ساهم بدرجة كبيرة في عملية الهجرة هروباً من الإرهاب حيث أن عدم الشعور بالأمن والاستقرار زاد من معدلات الهجرة النازحة نحو الخارج (www.euromedughits.net) بحثاً عن الأمن، بالإضافة إلى هذه الأسباب يوجد عوامل محفزة تتضح أساساً من خلال ما يلي :صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة وإبرازه لمظاهر الغنى، السيارة، الهدايا...الخ وهكذا فإن من يحلم بالانتقال للهجرة إلى الضفة الشمالية يتوقع أنه سيحقق فيها أهدافه حتى وإن كان الوصول إليها بطرق غير شرعية.

2.3 آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية

يقع على عاتق الدولة التي تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية سواء الوافدة إليها أو الخارجة منها القيام بمجهودات للتصدي لهذه الظاهرة وهذا لا يقع على عاتق الحكومة وحدها ولكن يستدعي أن تقوم بذلك الدولة شعبا وحكومة.

وتختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات الأوروبية المستقبلة وهذا ما جعل منها ظاهرة خطيرة خاصة في الوقت الحالي، وهذا في الأساس أحد الأسباب المهمة التي زادت من تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن والاستقرار الأوروبي خاصة في الآونة الأخيرة بعد تنامي الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف المعيشية التي يعانون منها في أوطانهم، وسعيهم نحو الأمن والاستقرار، وعلى هذا الأساس اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية ولا زالت تمثلها للقارة الأوروبية.

3.3 التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

نظرا للمأساة التي خلقتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية هذا ما دفع العديد من الدول إلى وضع استراتيجية، سواء، سواء بتنظيم ندوات أو إصدار قوانين تنظيمية للحد من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى

حماية هذه الفئة حيث يتم معاملتهم بإنسانية لكونهم تخلو عن ديارهم والتمسوا أماكن من أماكن أخرى هروبا من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي، حيث بدأ المجتمع الدولي يتعامل مع هذه القضايا، فصدرت الاتفاقية الدولية لعام 1951، وتم إنشاء مكتب المفوض السياسي لشؤون المهاجرين حيث ركز على الجانب الإنساني لمشكلتهم على النحو الوارد في المادة 2 من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤونهم التي ورد فيها (...ليس لعمل المفوض السامي أية سمة سياسية، بل هو عمل إنساني واجتماعي، والقاعدة فيه أن تتم المعالجة بصفو إنسانية وقانونية ومراعاة ظروفهم الاجتماعية الحتمية...) (مالكي عبد الباسط، 2009)

أ. التدابير العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تشير الوثيقة رقم 1/8 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية إلا أن نسبة المهاجرين مقارنة بسكان العالم بقيت في حدود 3% رغم زيادة حجم المهاجرين من 155 مليون شخص عام 1990 إلى 191 مليون شخص عام 2005، وكذا حجم الهجرة ممن المنطقة العربية بلغ 19 مليون عام 2005 منهم مليون من بلدان المغرب العربي وملايين من بلدان المشرق العربي واستقر منهم 17 مليون في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى 20 مليون استقروا في دول غير عربية، و243 مليون مهاجر سنة 2015 بنسبة 3.3%، حيث أسهمت تيارات الهجرة الواحدة من الدول العربية وغير العربية في زيادة سكان مجلس التعاون الخليجي بنسبة الربع، وقللت من نمو السكان في لبنان والمغرب بنسبة 10% خلال الخمس سنوات السابقة على عقد اجتماع الخبراء في بيروت عام 2007، وكذا قيام استراتيجيات عربية قائمة في الدول العربية على القانون الجنائي والتعاون مع الاتحاد الأوروبي ودول المقصد والتي تضرب بيد من حديد على من يخالف القانون أثبتت أنها غير كافية، ومن ثم يجب النظر أولا في استراتيجية عربية تعطي الأولوية للمصالح العربية المشتركة وتكفل تحقيق تنمية عربية متوازية في إطار مبادئ العيش المشترك ويتزامن مع بناء استراتيجية دولية تقوم على وضع آلية للحوار والتشاور المنظم بين بلدان الإرسال والاستقبال والمصدر والعبور والاهتمام ببرامج التنمية في دول المصدر للعمال تمولها الدول المستقبلة للعمال التي استفادت كثيرا من الهجرة المنظمة وغير المنظمة في ناء بنيتها

التحتية وإنعاش اقتصادها، وأبادوا سكانها الأصليين وتولوا زمام الأمور فيها، ويشير تقرير صدر في فيفري 2010 إلى أن معدل دخول السكان الأصليين في الولايات المتحدة الأمريكية أقل من نصف المعدل العادي للشباب، وأن ربع السكان الأصليين يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع المتوسط العام الذي بلغ 15%. (www.state.gov/G/Eip)

المخطط 2: عدد المهاجرين الدوليين، بحسب منطقة الإقامة الرئيسية بين عامي (2000–2015) بالملايين.

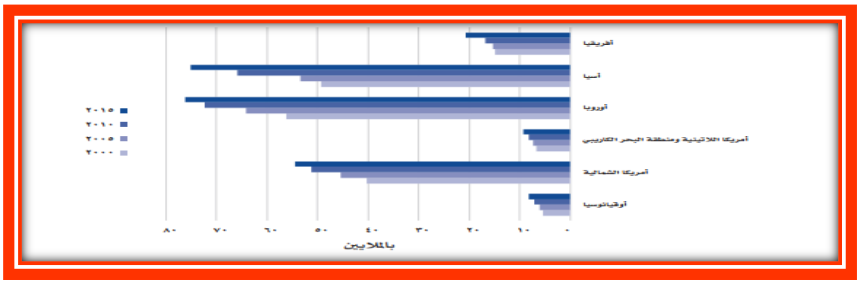

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018، ص18.)

ولكون الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح المهاجر الشرعي الملزم باحترام القوانين والنظم كل حقوقه، تشدد في منع الدخول إلى أراضيها وفقا لضوابطها وتعامل المهاجرين غير الشرعيين معاملة قانونية، وتعد كل مهاجر غير شرعي إرهابي ما لم يقدم ما يثبت حسن نيته، فإنها تتعامل في الغالب الأعم مع الدول العربية فرادى وتقسمهم إلى دول صديقة ودول معادية وتعاونها مع الدول الصديقة يركز على الجانب الأمني، فهي تقدم بالمساعدات لبناء الأسوار وتدريب حراس الحدود والعاملين في المنافذ الشرعية وتزويدهم بالمساعدات الفنية التي تيسر أدائهم لمهامهم وتتبع سياسة الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول بالاحتيال أو عن طريق التسلل أو بالوثائق الثبوتية المزورة، كما أن قوانينها تقلل من سلطة الادعاء العام في العفو وتوقف منح الإعانات للمهاجرين غير الشرعيين، ويغرم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين غرامات باهظة، وأشارت كذلك الوثيقة السابقة أنها قدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتجهون إلى أوروبا سنويا من بلدان المغرب العربي بنحو ما يقارب 35 ألف سنويا (بدير محمد، أمامة سامي، 2009، ص45) ، إذ يدعو الأمر إلى الاهتمام بتدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة

غير المنظمة، إذ أن التدابير المتخذة في الدول العربية تكاد تكون واحدة، بل أن أسباب الهجرة غير المشروعة بها تكاد تكون واحدة، وتناول تدابير الشراكة العربية والدولية يتطلب إلقاء الضوء على الهجرة المغربية باعتبارها السبب الرئيسي لقيام التعاون الأورو متوسطي. (بدير محمد، أمامة سامي، 2009، ص55)

الهجرة المغربية: إن كل من المغرب والجزائر وليبيا هي بلدان عبور إلى معظم دول أوروبا، ولكون أن كل من البلدين (المغرب والجزائر) مصدرين من مصادر الهجرة السرية، حيث تكونت في الجزائر عصابات تعمل على جلب الأفارقة والأسيويين إلى بلادهم وكذا إغراء الشباب الجزائري على التسلل إلى أوروبا، وحسب إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري فقد قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو 7739 مهاجر غير شرعي بين عامي 2007/2001 وكانت المغرب لسنوات طويلة هي المحطة الرئيسية للتسلل إلى أوروبا، نظرا لقربها الجغرافي من اسبانيا، حيث يمكن من منطقة طنجة رؤية الساحل الأوروبي بالعين المجردة وسمي المهاجرين غير الشرعيين بالحراقة، حيث يلجأ المهاجرين بمجرد وصوله إلى حرق أوراق هويته، أملا في الحصول على هوية جديدة في دولة القصد. (إسماعيل عبد القادر إسحاق، 2009، ص20)

الشكل 2: أهم المسالك الدولية للهجرة غير الشرعية من آسيا وإفريقيا مرورا بالجزائر باتجاه أوروبا.

المصدر: (قيادة الدرك الوطني الشراقة، الجزائر.)

وأوضح الباحثون أن الجرائم التي ارتكبها المهاجرون عام 2005 بلغ عددها 3171 جريمة خطيرة موزعة حسب الترتيب التنازلي التالي (السرقة، التزوير، وتزييف، تسول وتشرد، دعارة، مخدرات، انتحال شخصية، تشكيل عصابات إجرامية)، وتعد المعالجة الأمنية غير كافية، بل يجب أن يكون هناك تعاون

دولي لتدعيم اقتصاديات الدول المصدرة وإقامة مشروعات تنموية فيها واتخاذ تدابير صارمة ضد مجرمي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

ب. تدابير الشراكة العربية مع دول البحر الأبيض المتوسط

الاجتماعات الوزارية لدول الشراكة الأورو متوسطية ليست هي النمط الوحيد للتعاون بين الدول العربية والأوروبية، إذ توجد أنماط أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر، الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط التي تظم برلمانات دول حوض المتوسط وبعض الدول التي لها علاقات وطيدة في حوض المتوسط، وتظم برلمانات الدول العربية التالية: الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، سوريا، فلسطين والاتحاد البرلماني العربي، وهذه الجمعية أقرت ميثاق البحر المتوسط في موناكو في شهر نوفمبر 2007 الذي يعترف أن الفجوة بين الشاطئين الشمالي والجنوبي للبحر المتوسط كبيرة، وأن التباين في مستويات المعيشة أدت وستؤدي إلى ضغوط هامة من ناحية الهجرة، وأن دول المتوسط تواجه مشكلة عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين دفع الكثير منهم حياتهم أثناء عبور البحر المتوسط على قوارب بدائية، وركز الميثاق على الأخذ بقيم الديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول ولوحدة بين دول الشاطئين، والمهمة الرئيسية للجمعية هي رفع مستوى الحوار بين البرلمانات للمساهمة في عملية السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والعمل على منع اتساع فجوة الفقر أولا ثم التقليل من حجمها ثانيا، بتطوير المشاريع الإنمائية، ودعم خلق الثروة في الدول الجنوبية، بالإضافة إلى إزالة العقبات التي تعترض التبادل الاقتصادي، توسيع نطاق التجارة الحرة، وحرية تنقل الأشخاص، وإزالة الحواجز غير الحكومية والاهتمام بتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين في إطار التنمية المشتركة، ومن بين المهام الرئيسية للجمعية تنسيق مكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع نزوح العقول وتشجيع التوقيع على اتفاقيات التنمية المشتركة وحماية حقوق المهاجرين. (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، 2000)

الشكل 3: المهاجرون إلى أفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا في الفترة بين عامي 1990-2015.

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018، ص45.)

يبدو أن البلدان الأفريقية التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الخارجين منها تقع في شمال المنطقة، وفي عام 2015 كانت مصر البلد الأصلي لأكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، يليها المغرب والصومال والسودان والجزائر، وفيما يتعلق بعدد المهاجرين الوافدين، تشكل جنوب أفريقيا إذ يقيم فيها حوالي 3.1 ملايين مهاجر دولي (أو حوالي 6 في المائة من مجموع سكانها).

الشكل 4: خريطة توضح تدفق الهجرة في منطقة المتوسط

المصدر: (بتقة خديجة، 2014، ص102.)

ت. تدابير المشاركة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي

وهذه التدابير ثمرة التعاون مع جامعة الدول العربية وبعض الدول الغربية والاتحاد الإفريقي، ويعد إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي في نوفمبر لسنة 1995 الذي شاركت فيه من الدول العربية كل من الجزائر، مصر، والأردن، لبنان والمغرب وتونس، والسلطة الفلسطينية هو سند إقامة مشاركة شاملة بين دول الأورومتوسطي وخاصة الشراكة الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى بناء منطقة ازدهار متقاسمة، سعيا وراء عدة أمور من بينها تحسين الظروف المعيشية للسكان، ورفع مستوى التوظيف، وتحقيق فوارق النمو، وتشجيع التعاون والتكامل بين الشمال والجنوب، متلازما مع زيادة ضخمة للمعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الجنوب النامي الفقير والاعتراف بالدور الرئيسي لمنظمات المجتمع

المدني في مجالات عدة منها زيادة التعاون لمكافحة الهجرة غير المشروعة، والنظر في إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين واعتبار مواطني دول الأعضاء في الشراكة كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.

وإعلان برشلونة مرفق ببرنامج عمل بفرض تطبيق أهدافه واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية متعددة الأطراف، فضلا عن كون برنامج العمل بعد استكمال التعاون الثنائي المعمول به، طبقا للاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين، والتعاون القائم بينه وبين جامعة الدول العربية وذلك القائم بينه وبين الاتحاد الإفريقي كالتعاون بين المغرب واسبانيا، والتعاون بين ليبيا وإيطاليا، ولتعاون بين مصر وإيطاليا وكذا تونس وإيطاليا. (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم المبارك، 2008، ص87)

والإعلان الصادر من وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي عقد في البندقية في شهر نوفمبر 2009، ضم سلسلة من الإجراءات العملية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والهجرة غير المشروعة منها بالنسبة لمكافحة الهجرة ما يلي:

- تشجيع الهجرة المشروعة وفقا للعرض والطلب في سوق العمل لمصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة في ظل احترام حقوق الإنسان.
- تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرعايا دول ضفتي المتوسط.
- تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وتمس المهاجرين.

وكذا التعاون للحد من تدفق المهاجرين وهذا بالتعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في حوض المتوسط، مع الاهتمام بالأطفال وبحاجاتهم في إطار الاتفاقيات الثنائية، أي أن الإعلان يساير إعلان برشلونة إلى تنفيذ هذا الأخير وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهر ميلا نحو اتخاذ إجراءات أمنية شديدة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو الأمر الذي يتخذه مركز الجنوب لحقوق الإنسان الذي يرى التركيز على دعم مشاريع تنموية عماده مؤسسات المجتمع المدني في القرى والأرياف، وذلك كان واضحا من انتهاج ألمانيا لأكثر الأنظمة الأوروبية صرامة في مواجهة القادمين إليها طالبين حق

اللجوء، حسب منظمة كارتياس فإن 15% من طلبات اللجوء الوافدين من دول المغرب العربي عبر مطار فرانكفورت يتم رفضها وترحيلهم فورا إلى بلدانهم، علما بأن المغاربة يشكلون ما ين 30% 40% من طلبات اللجوء وبالرغم من وجود مراكز استقبال كثيرة للاجئين ورعايتهم اجتماعيا فإن ألمانيا تصر على عدم توطينهم. (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم المبارك، 2008، ص89)

الشكل 5: البلدان الأفريقية الرئيسية العشرون من حيث أعداد المهاجرين في عام 2015.

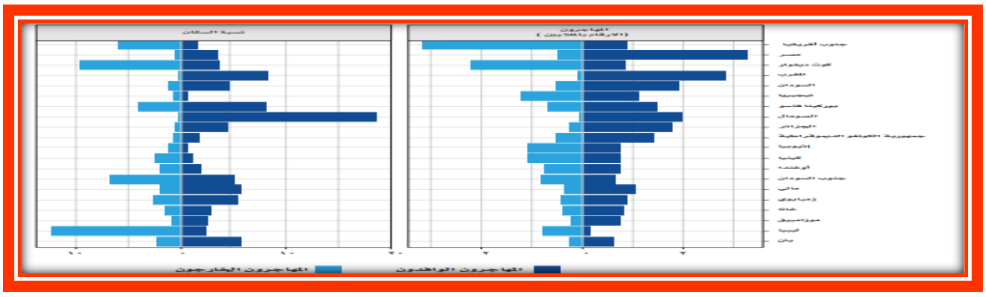

المصدر: (المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018، ص46.)

والواقع أن الاتحاد الأوروبي يبذل جهودا لإقامة مشاريع تنموية في الدول التي ينطلق منها المهاجرون والدول التي يمرون بها، والأفضل أن يكون الاهتمام بهذه المشاريع على قدر الاهتمام بتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية، والتجربة التي يحاول الاتحاد الأوروبي تعميمها سميت "التنمية عن بعد" حيث قام إقليم كاتالونيا الإسباني لفتح مكتب في المغرب لتأهيل المغاربة الراغبين في الهجرة إلى اسبانيا ثم توظيفهم وذلك للحد من الهجرة غير الشرعية من المغرب إلى اسبانيا عبر جبل طارق. (Krikorian (Mark, 2008, p57

ويرى أنطونيو فيتو رنو ANTONIO VITORINO عضو اللجنة الأوروبية لضبط تدفق المهاجرين المسلمين ضرورة دعم اقتصاديات الدول المصدر ويضرب المثل بإسبانيا والبرتغال الذي حولهما النمو الاقتصادي من مكان يصدر الهجرات في عقد الستينات إلى مكان يجذب لهجرات من خارج الاتحاد الأوروبي، كما طالب بتطوير وتنمية سياسات اندماجية تساعد على استيعاب المهاجرين، والخلاصة أن المطلوب تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية والقمعية وإجراءات التنمية والإدماج. (Nissen Jan, (Hunddleston, 2009, p27

ث. تدابير المشاركة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية حلم آلاف الشباب العربي على اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بعد أن أغرقهم بحضارتها الفنية وفنونها الراقية وعلمها المضيء، وأفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية وتقدمها في علوم الفضاء، الطب والهندسة والكيمياء واحترام الحقوق والحريات لمن لا تعتبره عدوا لها أو خطرا على أمنها وهي الدول الوحيدة التي وصل فيها كرسي الرئاسة لابن مهاجر كيني مسلم، وهي أول دولة تدمج المهاجرين في مجتمعاتها بدعم كونها تاريخيا مكونة من مهاجرين هبطوا للقارة الجديدة (هشام بشير، 2001، ص85)، ولكن بالمقابل فغن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لحماية إقليمها من أي خطر يهددها، حيث تسلط غرامات مالية على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون المهاجرون غير الشرعيين لنصل إلى 12500 دولار في مقابل كل مهاجر، وعموما فإنها تشدد في إجراءات كلما حدث حادث يهز أمنها مثل أحداث 2001/09/11 ومحاولة تفجير طائرة بمعرفة راكب نيجيري سلم أثناء رحلة الطائرة الأمريكية من هولندا إلى ديترويت في أواخر شهر ديسمبر 2009.

تقوم بتجهز الأجهزة وتزويدها بالإمكانيات البشرية والفنية والتقنية والمادية، لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة وخاصة عصابات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وعموما فإن البرنامج الذي وضعه الاتحاد الأمريكي لإصلاح نظام الهجرة يتسم بالتشدد والقسوة في معاملة المهاجرين وخاصة القادمين من العالم الإسلامي.

والولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتطبيق قوانين الإرهاب ومكافحة الاتجار بالأشخاص على الذين يدخلون إقليمها دخولا غير شرعي، لذلك لم يطن غريبا أن تصنف التقارير السنوية الصادرة عن وزارة خارجيتها، أغلب الدول العربية في قسم الدول التي لا تتخذ الحد الأدنى من القواعد والإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر، وقد ظهر ذلك واضحا في التقرير الصادر في 2007، حيث خلال القسم الأول الخاص بالدول التي تلتزم بالحد الأدنى من قواعد مكافحة الاتجار بالأشخاص من الدول العربية، وضم

القسم الثاني في جزئه الأول الخاص بالدول التي لا تلتزم بالقواعد ولكن هناك مؤشرات تدل على أن دولتين عربيتين في طريقهما إلى ذلك هما الإمارات العربية المتحدة واليمن. (زياد محمد، 2007، ص17)

أما الجزء الثاني من القسم الثاني وهي الدول وإن كانت لديها مؤشرات على قرب التزامها بقواعد الحد الأدنى، ولكن حالة الاتجار بالأشخاص حالة خطيرة، الأمر الذي يتطلب مراقبتها، وعلى ضوء هذه المراقبة يمكن أن ترفع إلى الجزء الثاني من القسم الثاني هي: البحرين، مصر، الأردن، ليبيا، لبنان، المغرب، ويظم القسم الثالث الدول العربية التالية: الكويت، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربي السعودية، السودان، سوريا، الجزائر، وترى أغلب الدول العربية أن التقرير الأمريكي لا يعتمد على مصادر موثقة للمعلومات ولكن يعتمد على أقوال صحف المعارضة والشكاوى...الخ، وبالرغم من ذلك تسعى الدول العربية لاستكمال ما نقص من تشريعاتها الموضوعية الشكلية وجاء تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادرة في 2009، ليسجل أن دولا بذلت جهودا مقدرة رفعتها إلى أعلى درجة، بينما هبطت دول درجة أدنى، فلسطين وعمان صعدت من القسم الثالث إلى القسم الثاني، الجزء المراقب، والأردن والمغرب صعدتا داخل القسم الثاني من الجزء المراقب إلى الجزء العادي، بينما هبطت الإمارات واليمن داخل القسم في الجزء العادي إلى الجزء المراقب والجدير بالذكر أن باقي الدول العربية ظلت في مكانها حسب تقرير عام 2007، وضمت العراق لأول مرة واحتلت مكانة في القسم الثاني، الجزء المراقب بعد أن حالت الظروف الأمنية دون ظهورها في التقارير السنوية السابقة. (زياد محمد، 2007، ص20)

4. استراتيجية الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن قضية الهجرة غير الشرعية باتت من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين، وكذا الدول التي تستقبلهم ومثال ذلك الجزائر التي تعد مصدرا هاما ونقطة وسط خصوصا إلى الدول الغربية كأوروبا وكان لا بد لها من إيجاد استراتيجية للتصدي على هذه الظاهرة، ويكون انطلاقا من أسباب التي أوجدتها و ميكانيزمات تحركاتها وعوامل انتشارها، خاصة وأن الجزائر دخلت مرحلة اقتصادية هامة كونها التحقت بمختلف الهيئات والمنظمات العالمية، الشيء الذي يجعل منها قطبا مميزا لكل البلدان الإفريقية التي تعاني مشاكل اقتصادية، اجتماعية وأمنية. (القانون 05/85، 1998)

1.4 نشاط مصالح الأمن لمواجهة والحد من الهجرة غير الشرعية

رغم كل التدابير والإجراءات المتخذة إلى جانب القوانين التنظيمية التي سخرت من طرف السلطات المعنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لما تحمله من أخطار على الأمن العمومي، تبقى محدودة دون وجود جهاز أمني وهذا ما أخذت به الجزائر بتخصيصها لأجهزة أمنية توكل لها مهمة مكافحة الظاهرة كحراس الحدود، حراس السواحل وأخيرا شرطة الحدود، ولهذا يستوجب الإشارة أولا إلى القوانين التنظيمية التي تحرك هذه الظاهرة، بعدها الأجهزة والإجراءات الأمنية المتخذة للحد منها. (رمضان محمد، 2009، ص88)

2.4 الجوانب التنظيمية والقانونية التي تحكم الهجرة غير الشرعية

إن المنظومة القانونية المتعلقة بسير الأجانب وشروط إقامتهم خصوصا في الأمر 66-211، وكذا القانون 10/81، المتعلق بشروط توظيف العمال الأجانب بالإضافة إلى مراسيم أخرى المتعلقة بشروط التدريس والتكفل بالطلبة والمتربصين الأجانب وكذا النشاطات التجارية والصناعات التقليدية للأجانب فوق التراب الوطني، إن الملاحظة التي لا بد من إدراجها حول النصوص المذكورة آنفا أثبتت محدوديتها حيث أصبحت لا تتماشى مع الوضعية الحالية خاصة مع تفاقم عدد المهاجرين الغير الشرعيين، إذ أن الأحكام الخاصة بشروط الإقامة والإيواء والتوظيف مصنفة كجنح والعقوبات لا تتعدى الحبس 06 أشهر وغرامة مالية زهيدة مما يشجع المواطنين على امتهان حرفة استقبال الأجانب وتشغيلهم دون مراعاة القانون، وعليه فإن الهيئات المختصة في مكافحة هذه الظاهرة عرفت مشاكل عدة في ظل عدم وجود إطار قانوني يتضمن عقوبات ردعية، وكان يستوجب تكييف القوانين التنظيمية تماشيا وتطور الظاهرة، وكذا إعادة النظر في الإجراءات القضائية حيث أن تجربة المتابعة القضائية لم تأتي بثمارها ويعود هذا إلى العقوبة التي أصبح المهاجر السري يتقبلها ولا يبالي بها وعليه استوجب رفع العقوبة في حالة عودة المهاجرين السريين من مخالفة إلى جنحة، بالإضافة إلى معاقبة كل شخص يساهم في مساعدة إيواء واستقلال هذه الفئة ومتابعة أعوان المصالح المتواطئة وفق الإجراءات التأديبية، لكن رغم النقائص الموجودة إلا أنه تم

استدراك الأمر في إصدار القانون البحري الجديد في المواد 544 إلى 549، ومن 857 إلى 859 (رمضان محمد، 2009، ص90) ، حيث سمحت ولو بالقدر القليل لمواجهة هذه الآفة بصرامة وفعالية حيث تطرقت إلى مختلف أنواع الجريمة والعقوبات الردعية الخاضعة لها.

وفي الأخير يمكن القول إن من الناحية الإدارية والقانونية لا بد من إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالأجانب في الجوانب الجزائية، منها على الخصوص وبالتالي تدعيم الجهاز القضائي بدوره بنصوص ردعية. (القانون رقم 05/98، 1998)

3.4 الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

إن الأجهزة المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية لا يقتصر دورها فقط على قمع هذه الظاهرة باتخاذها لإجراءات أمنية ردعية (الطرد، الإبعاد، الاقتياد...)، بل لا بد من اتخاذ إجراءات وقائية من شأنها أن تحد من تطور الهجرة غير الشرعية، وفيما يلي مختلف المصالح التي استندت لها هذه المهمة:

أولا مجموعة حرس الحدود:

إن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الشريط الحدودي توكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة للمساس بأمن الدولة، محاربة النشاطات غير المشروعة كالتهريب بكل أنواعه، الهجرة غير الشرعية.. الخ، وهي مهيكلة على النحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 01 ببجاية تتضمن حراسة الحدود الشمالية.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران تضمن حراسة الحدود الغربية.
- الجهة الجهوية رقم 03 ببشار تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي)، بها ثلاث مجموعات لمختلف الولايات.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04، بورقلة توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا).
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05، بقسنطينة تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06، بتمنراست تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، مع كل من النيجر ومالي. (رمضان محمد، 2009، ص90)

ثانيا: حراسة السواحل

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع البحرية الوطنية، تنحصر مهمتها في محافظة ومراقبة الحدود البحرية التي يبلغ طولها 1200 كلم التي وضعت بتاريخ 1998/06/25، هذه الوحدات مدعمة بتواجد حراس لمراقبة المرور البحري على طول السواحل الوطنية وتعمل بالتنسيق مع فرق شرطة الحدود البحرية خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية. (القانون 05/98، 1998)

الشكل 6: أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط.

المصدر: (بوزيد أوسامة، 2016، ص58.)

ثالثا: شرطة الحدود

المهام الرئيسية الموكلة لفرق شرطة الحدود البرية، الجوية والبحرية هي التطبيق للتعليمات المنظمة لحركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، ضمانا لأمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري والمينائي للاستعلام في الوسط الحدودي وقمع الجريمة والآفات بكل أشكالها، فإن مصالح شرطة الحدود تقع على عاتقها أيضا مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع يتمثل في اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية، باختراقهم لقوانين التنظيمات المعمول بها في مجال حركة عبور الأشخاص، حيث تتخذ ضدهم الإجراءات المناسبة، سواء الطرد عن طريق قرار تصدره السلطات القضائية أو الإدارية بالنسبة للأجانب أو المتابعة القضائية بالنسبة للجزائريين. (Abdellaoui Hocine, 2008)

كما أنها مكلفة بمراقبة مدى صحة وثائق السفر عند النقاط الحدودية، حيث يعتبر تزوير وثائق السفر والتأشيرات ضمن الأساليب المستعملة من قبل المهاجرين السريين، مع الإشارة إلى أن هذه الهيئة تخضع في تنظيمها الإداري إلى السلطة المباشرة لمديرية شرطة الحدود والتي مهيكلة كالتالي:

على المستوى المركزي تتكون مديرية شرطة الحدود من خمس نيابات مديرية وهي:

1. نيابة مديرية شرطة الحدود الجوية.
2. نيابة مديرية شرطة الحدود البرية.
3. نيابة مديرية شرطة الحدود البحرية.
4. نيابة مديرية شرطة الحدود الإحصائية والمحفوظات.
5. نيابة مديرية أمن الموانئ والمطارات. (إبراهيم أمين، 2000، ص18)

على المستوى الخارجي نجد سبعة مصالح لشرطة الحدود وهي: قسنطينة، وهران، إليزي، ورقلة، تمنراست، مغنية، سوق أهراس، ومؤخرا فتحت مصلحة جديدة ببشار لكنها لا زالت غير عملية، بالإضافة إلى الفرقتين الأولى والثانية لشرطة الحدود البحرية لميناء الجزائر الفرقة الجهوية لمطار هواري بومدين. (Abdellaoui Hocine, 2008)

4.4 الإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

بعد التطرق إلى الأجهزة الأمنية الكفيلة بمحاربة الظاهرة، يمكن تسليط الضوء على الإجراءات الأمنية التي تتخذها هذه الأجهزة انطلاقا من القانون المنصوص عليه وقبل التطرق إليها يجب أن نفرق بين:

- محاول الهجرة غير الشرعية تكون في حالة اكتشاف الشخص بالرصيف محاولا الركوب داخل الباخرة الراسية في الميناء.
- الركوب السري: تكون في حالة اكتشاف الشخص داخل الباخرة قبل إبحارها وهذا أثناء تفتيشها، فيقدم إلى المحكمة مرفقا بتقرير ربان الباخرة، تتخذ ضده الإجراءات حسب ما ينص عليه القانون البحري.

البحرية الهجرة غير الشرعية، تكون في حالة اكتشاف الشخص بعد مغادرة الباخرة، فإذا كانت السفينة بالمياه الإقليمية فإن الشخص يسلم إلى حراسة السواحل مقابل وصل استلام-أخذ بكفالة-الذين بدورهم سيسلمون إلى مصالح الشرطة، أما في حالة خروجه من المياه الإقليمية، فإن المهاجر السري لا يسمح له بمغادرة الباخرة ويبقى على متنها إلى غاية عودتها ويطبق عليه نفس الإجراء السابق، وللإشارة إن معاملة الأجنبي المهاجر سريا تختلف على المواطن الجزائري وتكون كالآتي:

أولا بالنسبة للجزائريين

إن القرارات التي تتخذها سلطات الدول الأجنبية تختلف باختلاف الحالات:

أ. قرار الطرد: يتخذ هذا الإجراء ضد الأشخاص المتورطين في جريمة ما-جناية، (المتاجرة بالمخدرات، سرقة...الخ) وأتموا مدة العقوبة، يكونوا حاملين لرخص زرقاء اللون وعند وصولهم تقوم فرقة مراقبة المسافرين بسماع أقوالهم ثم تحويلهم إلى فرقة الشرطة القضائية للقيام بالإجراءات اللازمة، فحص الهوية الكاملة مع سماعهم على محضر رسمي لمعرفة ما إذا كان الشخص محل بحث من قبل السلطات المدنية أو العسكرية ثم يحول إلى أمن الولاية لإجراء فحص معمق، كرفع البصمات وأخذ القياسات ثم إطلاق سراحه.

ب. قرار بالاقتياد، يتخذ ضد الشخص الذي قبض عليه من طرف الشرطة الأجنبية أثناء المراقبة يضبط في حالة إقامة غير شرعية أما بالنسبة للإجراءات فتكون مثل سابقها.

ت. قرار الإبعاد: يكون على مستوى شرطة الحدود لعدم استيفاء الشروط القانونية للعبور مثل وثائق مزورة...الخ.

ث. قرار الإرجاع والإعادة: يتخذ ضد الأشخاص المجردين من وثائق سفرهم بسبب ضياعها أو سرقتها حيث تقوم المصالح القنصلية بإصدار لهم رخص المرور زرقاء اللون عند رغبتهم بالعودة إلى أرض الوطن بمحض إرادتهم

ثانيا: بالنسبة للأجانب

أما بخصوص الأجانب المتواجدين بأرض الوطن بطريقة غير شرعية فإنه يتخذ ضدهم:

أ. قرار الطرد: يتخذ ضدهم هذا الإجراء في حالة إقامتهم غير الشرعية، حيث يتم تحويل الشخص المعني إلى أمن الدولة (الولاية) محل الاختصاص لسماع أقواله محضر رسمي مع دراسة معمقة بعد ذلك يتم طرده إلى بلده الأصلي عن طريق تحويله إلى نقاط العبور، أما في حالة ارتكابه الجرائم فإنه إلى جانب العقوبة الجنائية يتخذ أيضا ضده القرار السابق. (هشام بشير، 2007، ص68)

5.4 الإجراءات المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

في إطار مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر يجب اتباع مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في:

- ضرورة تدعيم الفرق المكلفة بحراسة البواخر بالكلاب المدربة القادرة على مطاردة كل دخيل يحاول التسلل إلى البواخر الراسية بالموانئ.
- ترتيب الحاويات من طرف مؤسسة الميناء بعد تفتيشها من قبل الجمارك وقفلها وختمها ووضعها بشكل متقابل حتى يصعب فتحها والاختفاء بها.
- إحاطة الميناء بسياج شائك يصعب اختراقه.
- منع الدخول المتزايد للأشخاص الذين لهم علاقة مع المستخدمين بالميناء.
- تزويد فرق شرطة الحدود البرية بزوارق حتى يتسنى لها تغطية أمنية لجهة البحر.
- إحصاء جميع المنافذ المعتاد التسلل منها مع ضرورة تعزيزها بتشكيلة أمنية مناسبة. (ديب بيونة، 2000، ص50)

أما بخصوص العبور عن مستوى الحدود الجوية وهذا باستعمال وثائق سفر وتأشيرات مزورة، ولتفادي هذا النوع من الجرائم عمدت مديرية شرطة الحدود مع حرصها على ضرورة تبليغ هذه المعلومات للمعنيين بالأمر، وتبقى هذه المبادرات غير كافية لذا يجب:

- تنظيم دورات تكوينية للرتباء*-والأعوان التابعين لفصيلة المراقبة بفرق شرطة الحدود حول تزوير وثائق السفر مع إبراز الطرق الكفيلة للكشف عنها خاصة وأن الأعوان والرتباء هم المعنيين بالدرجة الأولى بهذا التكوين.
- تزويد فرق شرطة الحدود الجوية، والبرية والبحرية ببنك المعلومات حول وثائق سفر الدول الأجنبية، التأشيرات، بطاقة الإقامة، مع إرفاقها ببطاقة تقنية مفصلة. (السهلي محمد بن علي عبد الله، 2003، ص80)
- فتح قنوات اتصال ومساعدة مع مختلف المصالح المختصة في مكافحة التزوير والمزور.

إضافة إلى ما ذكر سابقا، هناك بعض الاقتراحات العامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار على مستوى الحدود بأنواعها وهي:

- إقامة مدرسة شرطة الحدود قصد التخصص في التكوين.
- تبادل المعلومات بين المصالح المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم ندوات وملتقيات ودورات تكوينية في مجال الهجرة غير الشرعية.
- تقوية وتوفير الوسائل البشرية والمادية بفرق شرطة الحدود.
- متابعة أعوان المصالح المتواطئة وفق الإجراءات التأديبية والإدارية، التي تصل حتى الطرد والمتابعة القضائية.
- وضع سياسة أمنية ميدانية فاعلة. (ليلى بن حمودة، 1998، ص100)

5. خاتمة:

إن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة القضاء عليها أصبحت واجبا أخلاقيا قبل أن يكون قانونيا، ولقد شهدت الفترة الماضية مطالبة العديد من الدول بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث أفضل الطرق والوسائل لمنع حدوث الهجرة غير الشرعية وقمعها، لقد حان الوقت لاغتنام الفرصة لتحقيق الأمن الدولي،

وهذا لتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، وتعتقد أنه لتحقيق ذلك على المنظمة الأخذ ببعض هذه التوصيات:

✓ أهمية التشاور والتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في جنيف ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في منظمة الهجرة الدولية، بهدف الاستفادة من خبراتها في مجال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وإعادة توطينهم في بلدانهم.

✓ الدعوة إلى إقامة حوار متوازن بين الدول المعنية بمشكلة الهجرة غير الشرعية مع اقتراح برامج عملية من شأنها بادل المعلومات والبحوث والدراسات التي تساعد في تحليل اتجاهات الهجرة وأسبابها بقصد وضع أفضل الأساليب المعالجة لها.

✓ إعادة النظر في تدابير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بالصكوك الدولية وبتفعيل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية، فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

✓ الدعوة إلى إجراء مجموعة من البحوث والدراسات العلمية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالمهاجرين غير النظاميين.

✓ العمل على احترام حقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

1. أسامة بدير، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب**"، منشورة على الرابط التالي: http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm
2. احمد رشا سالم، " الأخطار الظاهرة والكامنة على للهجرة غير المشروعة، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.
3. المخادمي، عبد الرزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
4. إسماعيل عبد القادر إسحاق، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة، دار الشروق، الخليج، 2009.

5. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (2001)، **"الهجرة السرية"**، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، 4 و5 جويلية، بيروت، مقال منشور على الانترنت في الموقع التالي: http://cajj.org

6. الرياشي سليمان، فيلالي صالح وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط02، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

7. الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، **دراسة حول الهجرة واللجوء إلى بلدان المغرب العربي**، أطر قانونية وإدارية غير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، www.euromedughits.net

8. السهلي محمد بم علي عبد الله، **دور المنظمات الدولية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية–دراسة ميدانية–** ، رسالة ماجستير، جامعة الرياض، 2003.

9. القانون 05/98 المؤرخ في 1998/06/25 المتعلق بحراسة السواحل والحدود البحرية.

10. إبراهيم أمين، **هيكلة مديرية الشرطة–دراسة ميدانية تطبيقية**، العدد 15، وهران، الجزائر، 2000.

11. بدير محمد، أمامة سامي، **"الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"**، سلسلة حقوق اقتصادية اجتماعية، عدد رقم 77، منشورات مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، 2009.

12. **برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال**، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25–جنيف–الأمم المتحدة في الدورة 55 تاريخ 2000/11/15.

13. بيار فرنسيس (2001)، **"الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"**، بيروت 05 تموز، مقال انترنت على موقع: http://cajj.org

14. بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص **علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014**.

15. بوزيد أوسامة، **الحوار الأطلسي–المتوسطي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001–2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

16. تقرير التنمية البشرية لعام، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2009.

17. تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

18. جمال الدين أبو الفضل، ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، دار المعرفة، القاهرة، د.س.ن.

19. حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة، الضرورة والحاجة**، مركز الإعلام الأمني.

20. حسين توفيق، **الجريمة المنظمة والإجراءات المتخذة ضد المهاجرين غير الشرعيين**، طبعة ثانية، مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

21. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية بين 1995 و2010**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

22. ديب بيونة، **النظام القانوني للاجئين في ضوء القانون الدولي العام، العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2000.

23. رمضان محمد، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي –دراسة ميدانية–**"، مجلة العلوم الإنسانية، ع43، 2009.

24. زياد محمد، **الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، المحور، الهجرة العنصرية، حقوق اللاجئين الجاليات المهاجرة**، دار الطبعة، الجزائر، 2007.

25. زوزو، عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914–1939**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

26. سحر مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة**، ص3-47، منشورة على الموقع التالي: http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38.

27. طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

28. طيبي رتيبة، "**البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات جامعة سعد دحلب، العدد 08، 2012.

29. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2008.

30. عبد المالك صايش، "**محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 11/08**"، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور، يومي 21-22 افريل، مطبعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

31. عزت حمد الشيشني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

32. غربي محمد، **"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

33. قرار الجمعية العامة (2009)، **الهجرة غير الشرعية**، منظمة الهجرة الدولية، نيويورك، الأمم المتحدة، www.state.gov/G/Eip

34. ليلى بن حمودة، **المسؤولية الدولية في حالة الأضرار التي تلحق الأجانب–الدولي العام–**، مذكرة ماجستير، علوم قانونية، جامعة وهران، 1998.

35. ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، 2010.

36. مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.

37. مالكي عبد الباسط، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها**، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة وهران، الجزائر، 2009.

38. من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر 2002.

39. هشام بشير، **"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا"**، العدد 187، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، 2001.

40. هشام بشير، **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا**، مجلة السياسة الدولية، وزارة الداخلية، أكاديمية مبارك الأمن، مركز بحوث الشرطة، "التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها"، إصدار مركز بحوث الشرطة، 2007.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

41. Abdellaoui Hocine, « **Les dimensions sociopolitiques de la politique Algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière** », communication sur le thème la migration irrégulière vers et à travers les pays de sud et de l'est de méditerranée, université d'Alger, 6-8 juillet, 2008.

42. IOM, << **Irregular Migration From Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent: 32, 2008,, disponible sur: 0 Trends** >>, migration research Series N http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/mainsite/published-docs/serial-publication/MRS-32- EN.pdf consulter le: 09/11/2019.
43. Krikorian Mark, « The new case against immigration: Booth legal and illegal », Kindle Penguin Group, USA, 2008.
44. LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001.
45. Nissen Jan, Hunddleston, **Legal Fugal Works For the integration of third-Country National Immigration and Law and Policy in Europe,** 2009.
46. OIM, << **Etat De La Migration Dans Le Monde 2010, L'avenir Des Migration, Renforcer les Capacités Face Aux Changements** >>, 2010.
47. Guillant, Michelle, **«la mosaïque de Migration Africaines**". Revue Esprit, Paris, N° 160, 2005.